جرائم دولة إسرائيل في حق الفلسطينيين والقانون الدولي (1947-2007)

د. أحمد سعودي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، a.saoudi@lagh-univ.dz

تاريخ الإيداع: 2020/02/20 **تاريخ المراجعة:** 2022/04/06 **تاريخ القبول:** 2022/05/05

ملخص

لم يشهد التاريخ بمختلف مراحله القديمة والمعاصرة، مثيلا لحجم الإجرام الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد دويلة وجيش الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين المحتلة منذ إعلان وعد بلفور سنة 1917م وإلى يومنا هذا، فقد سجل التاريخ لنا سلسلة من الجرائم المختلفة، من إبادة جماعية وتقتيل وتهجير ومصادرة للأراضي والأملاك، وانتهاك للمقدسات الدينية،وكل ذلك أمام أعين الشرعية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ورعاة الديموقراطية في العالم. سنعرض في هذا المقال أمثلة عن أبشع تلك الجرائم الإسرائيلية في حق الفلسطينيين والآثار المترتبة عنها، ومدى خرق تلك التجاوزات والجرائم للأعراف والقوانين الدولية المعمول بها.

الكلمات المفاتيح: فلسطين، إسرائيل، جرائم، قانون دولي، صهيونية.

Zionist crimes and massacres against the Palestinian people and the extent to which they violate international norms and laws (1947-2005)

Abstract

History, in its various stages, both ancient and contemporary, has not witnessed the scale of crime that the Palestinian people are exposed to at the hands of the occupying Zionist entity in occupied Palestine. Property and a violation of religious sanctities are all in front of the eyes of international legitimacy, human rights organizations, and democracy sponsors. In this article, we will show examples of these crimes against Palestinians and the effects there of, and how they violate established international norms and laws.

Keywords: Palestine, Israel, crimes, international law, Zionism.

Crimes et massacres sionistes contre le peuple palestinien et dans quelle mesure ils violent les normes et les lois internationales (1947-2005)

Résumé

L'histoire, à ses divers stades, anciens et contemporains, n'a pas été témoin de l'ampleur du crime auquel le peuple palestinien est exposé aux mains de l'entité sioniste occupante en Palestine occupée. La violation de tout ce qui est sacré sous les yeux de la légitimité internationale. Dans cet article, nous montrerons des exemples de ces crimes contre les Palestiniens et leurs effets, et comment ils violent les normes et lois internationales établies.

Mots-clés: Palestine, Israël, crimes, droit international, sionisme.

المؤلف المرسل: أحمد سعودي، a.saoudi@lagh-univ.dz

مقدمـــة

منذ أن منح البريطانيون لليهود ذلك الوعد البلفوري المشؤوم سنة 1917م، دون حق أو شرعية، دشن في فلسطين العربية ومنطقة الشرق الأوسط برمتها عصر جديد من الحروب والاعتداءات والانتهاكات وجرائم الحرب المروعة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا، فحتى النازية الهتلرية لم تتوغل وتتمادى في اقترافها للجرائم العنصريـة البشعة ضد شعب كامـل من المدنيين العزل، وذلك اعتبارا لما ذهبت إليـه الحركـات والتنظيمات الإرهابية الصهيونية في فلسطين من أعمال حرب واسعة النطاق وقمع وتنكيل وتطهير جماعي ضد أبناء الشعب الفلسطيني صاحب الأرض وفقا لشرعية التاريخية والقانونية،كان ذلك الوعد الباطل فاتحة مسلسل الجرائم المتصلة في فلسطين، لتعقبه بالتتابع المخطط والمبيت جملة أخرى من الجرائم الشاملة التي لم تبلغ نهايتها حتى يومنا هذا ونحن في الألفية الثالثة من الزمن.

لقد جاءت موجات الهجرة والتهجير والغزو البشري اليهودي لفلسطين تحت مظلة ودعم وحماية الاستعمار البريطاني أساساً لتشكيل الجريمة الكبرى الثانية بعد الوعد التآمري ضد أهل فلسطين، لتبدأ مرحلة تطبيق المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية، من خلال الاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأراضي الفلسطينية أولا ثم العربية، وبناء أكبر عدد ممكن من المستعمرات الاستيطانية فيها، وإلى جانب ذلك؛ وقبل وبالتزامن مع ذلك بناء جيش حربي صهيوني محترف مدجج بأفتك الأسلحة في ذلك الوقت، فكانت هذه الجريمة الكبرى الثالثة في فلسطين العربية.

لتبلغ المؤامرة البريطانية . الصهيونية . الدولية ذروتها عشية الإعلان عن انتهاء فترة الانتداب البريطاني سنة 1948م، واندلاع الحرب العربية . الصهيونية الأولى غير المتكافئة على الإطلاق، بل والتي كانت مبيتة ومحسومة لصالح الصهاينة وبتواطؤ من القوى الكبرى ووسط وضع عربي مفجع وصل في ذلك الوقت إلى حد ضياع فلسطين التاريخية وقيام الكيان الصهيوني المتعصب على أرض فلسطين ولنا أن نتساءل:

ما هي خلفيات الوجود اليهودي في فلسطين قبل 1948م؟ كيف ساعدت بريطانيا والقوى الكبرى اليهود الصهاينة على تثبيت وجودهم في فلسطين؟ ما هي الجرائم البشعة التي تعرض لها الفلسطينيون العزل على يد العصابات الصهيونية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، وما هي انعكاساتها المختلفة على الفلسطينيين، بشريا واجتماعيا، وسياسيا واقتصاديا...؟

1- وعد بلفور 1917 م المشؤوم والشروع في تهويد فلسطين:

سعى الصهاينة منذ حصولهم على وعد بلفور المشؤوم[1] من الحكومة البريطانية،يوم 2 نوفمبر1917م إلى تصوير فلسطين على أنها أرض خالية بلا شعب، ولكي يثبتوا صحة إدعائهم هذا ويقنعوا بقية العالم بالأمر لجأوا إلى أسلوب تقتيل وإبادة وإرهاب وتهجير أبناء الشعب العربي الفلسطيني بكل الوسائل الممكنة والعنيفة منها بشكل خاص لإفراغ فلسطين من أهلها وسكانها الشرعيين ولإجبارهم على ترك وطنهم مستخدمين في ذلك الإطار جميع أنواع الإرهاب المسلح والنفسي والإعلامي ضد المدنيين العزل من سكان فلسطين التاريخية.

كما يجمع معظم المؤرخين العسكريين والدارسين لتاريخ فلسطين المعاصر أن عملية التهجير القسري للفلسطينيين قد تمت بشكل مبرمج ومخطط ومدروس بعناية من طرف العصابات الصهيونية المتطرفة وحلفائها في كثير من الدول الغربية الداعمة لهم مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، والتي كانت تهدف بذلك إلى إحداث "تطهير عرقي" لفلسطين التاريخية من سكانها الأصليين وهم العرب وبالمقابل تهجير أكبر عدد من يهود

الشتات في أنحاء العالم خاصة من قارة أوروبا نحو فلسطين، وقد واكبت عملية التهجير تلك عملية تهجير معاكسة الاتجاه أي بتهجير الفلسطينيين قسريا من مدنهم وبلداتهم في الداخل الفلسطيني، وسط حملات مكثفة من العنف والإرهاب والمجازر التي ستشكل إحدى الأسباب الرئيسية لموجات من الهجرة الجماعية والواسعة لعرب فلسطين لقراهم ومدنهم من جميع أنحاء فلسطين التاريخية المحتلة إما نحو داخل فلسطين ذاتها أو باتجاه دول الطوق العربية خاصة، مصر وسوريا والأردن ولبنان.

ولتنفيذ هذه الخطة الإجرامية اعتمد العدو الصهيوني على إنشاء وتسليح عدد من العصابات الإرهابية المسلحة ذات السجل الحافل بالجرائم والإرهاب، ومن أشهر هذه العصابات وأكثرها إجراما نذكر كل من: شتيرن[2] والهاغاناه[3] والأرغون[4]. وهي العصابات ذاتها التي كونت فيما بعد ما يعرف بجيش الاحتلال الإسرائيلي أو ما يسميه الصهاينة بجيش الدفاع الإسرائيلي[5]، كما رافقت تلك العمليات العسكرية والمذابح ضد الفلسطينيين العزل،سياسة الحرب النفسية من خلال تسريب أخبار المجازر الرهيبة على نطاق محلي واسع كي تصل أنباء القتل الجماعي والاغتصاب والهدم إلى الفلسطينيين وحتى على العرب في الدول المجاورة، وتزرع في نفوسهم حالة من الهلع والذعر فيقوموا بإخلاء قراهم ومدنهم ومزارعهم حفاظا على أرواحهم ومتاعهم وأعراضهم، مما يسمح للمستوطنين اليهود من السيطرة عليها وإنشاء المستوطنات غير القانونية عليها.

منذ الإعلان عن قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947, كان يسكن في المناطق التابعة للدولة اليهودية حسب معطيات قرار التقسيم ذاته ما يزيد عن 243 ألف عربي في 219 قرية وأربع مدن كبرى هي حيفا وطبريا وصفد وبيسان، وقد هجر من هذه المناطق في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر جوان 1948 ما يزيد عن 239 ألف عربي فلسطيني وأخليت ودمرت أكثر من 180 قرية عربية تدميرا كليا, كما هجر سكان ثلاث مدن كبرى كليا هي صفد وطبريا وبيسان، بينما بقي في حيفا 1950 فلسطينيا فقط، وبالمقابل قامت المنظمات العسكرية الصهيونية بتهجير ما يقارب 122 ألف عربي من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية, وأخليت ودمرت أكثر من 70 قرية تدميرا كليا وهجر سكان يافا وعكا بشكل كلي تقريبا كما تم تهجير جزء كبير جدا من سكان مدينتي اللد والرملة[6].

وقد كان لتلك السياسية الإسرائيلية بالغ الأثر على مقومات الشعب الفلسطيني، بشريا واجتماعيا واقتصاديا، وفيما يلي أبرز مظاهر السياسة الإسرائيلية الإجرامية تجاه الفلسطينيين من خلال بعض النماذج:

2- مجازر العصابات الصهيونية وجيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني:

يمتلِئُ سجــل إسرائيل بقائمة داميـة من الإرهاب والجرائــم الذي مارسته على السكان العزل من المدنيـين الفلسطينيين بغرض إبادتهم وإجبارهم على ترك قراهم ومدنهم، ولم يتوان الصهاينة في تحريك قوات عسكرية مدججة بالسلاح ضد أهالي مدنيين لا يمثلون قوات عسكرية محاربة، وهو ما يصنف هذه الأعمال على أنها جرائم ضد الإنسانية، وجرائم تطهير عرقي، وفقا للقوانين الدولية وفيما يلي بعض من أهم هذه المجازر المرتكبة في حق الفلسطينيين منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى غاية السنوات الأخيرة:

- مذبحة بلدة الشيخ 1947/12/31:

اقتحمت عصابات الهاغاناه قرية بلدة الشيخ (يطلق عليها اليوم اسم تل غنان) ولاحقت المواطنين العزل، وقد أدت المذبحة إلى مصرع العديد من النساء والأطفال حيث بلغت حصيلة المذبحة نحو 600 شهيد وجدت جثث غالبيتهم داخل منازل القرية[7].

- مذبحة دير ياسين 1948/4/10:

داهمت عصابات شتيرن والأرغون والهاغاناه قرية دير ياسين الواقعة غربي مدينة القدس (تقوم على أنقاضها اليوم مستعمرة إسرائيلية تسمى جفعات شؤول) في الساعة الثانية فجرا، وقد شرع أفراد العصابات الإسرائيلية بقتل كل من وقع في مرمى أسلحتهم. وبعد ذلك أخذوا بإلقاء القنابل داخل منازل القرية لتدميرها على من فيها، حيث كانت الأوامر الصادرة لهم تقضي بتدمير كل بيوت القرية العربية، في الوقت ذاته سار خلف رجال المتفجرات أفراد من الأرغون وشتيرن فقتلوا كل من بقي حيا داخل المنازل المدمرة.

وقد استمرت المجزرة حتى ساعات الظهر، وقبل الانسحاب من القرية جمع كل من بقي حيا من أهالي القرية حيث أطلقت عليهم النيران لإعدامهم أمام الجدران، وقد استشهد 360 فلسطينيا معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال[8].

- مذبحة قرية أبو شوشة 1948/5/14:

بدأت المذبحة في قرية أبو شوشة القريبة من قرية دير ياسين فجرا، راح ضحيتها 50 شهيدا من النساء والرجال والشيوخ والأطفال ضربت رؤوس العديد منهم بالحجارة، وقد أطلق جنود لواء جعفاتي الذي نفذ المذبحة النار على كل شيء يتحرك دون تمييز[9].

- مذبحة الطنطورة 1948/8/22:

في الليلة الواقعة بين 22 و23 أيار 1948 هاجمت كتيبة 33 التابعة للواء الكسندروني (التي دعيت آنذاك باسم "كتيبة السبت" لأنه كان يلقى على عاتقها في كل نهاية أسبوع, إبان حرب العام 1948، مهمة جديدة) قرية طنطورة، احتلت القرية بعد عدة ساعات من مقاومـــة أهالي البلده لقوات الاحتلال ألإسرائيلـــي وفي ساعات الصباح الباكر كانت القرية كلها قد سقطت في يد جيش الاحتلال وانهمك الجنود الإسرائيليون لعدة ساعات في مطاردة دموية شرسة للرجال البالغين بهدف قتلهم. في البداية أطلقوا النار عليهم في كل مكان صادفوهم فيه في البيوت في الساحات وحتى في الشوارع. وبعد ذلك أخذوا يطلقون النار بصورة مركزة في مقبرة القرية. وقد خلفت المذبحـــة أكثر من 90 قتيلا دفنوا في حفرة كبيرة وفي المقبرة التي دفنت فيها جثث القتلـى من أهالي القرية في قبر جماعي, أقيمت لاحقا ساحة لوقوف السيارات كمرفق لشاطئ "دور" على البحر المتوسط جنوبي حيفا[10].

- مذبحة قبية 1953/10/14:

قامت وحدات من الجيش النظامي الإسرائيلي بتطويق قرية قبية (كان عدد سكانها يوم المذبحة حولي 200 شخص) بقوة قوامها حوالي 600 جندي، بعد قصف مدفعي مكثف استهدف مساكنها، وبعد ذلك اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القرية وهي تطلق النار بشكل عشوائي. وبينما طاردت وحدة من المشاة السكان الفلسطينيين العزل وأطلقت عليهم النار عمدت وحدات أخرى إلى وضع شحنات متفجرة حول بعض المنازل فنسفتها فوق سكانها، وقد رابط جنود الاحتلال خارج المنازل أثناء الإعداد لنسفها وأطلقوا النار على كل من حاول الفرار من هذه البيوت المعدة للتفجير، وقد كانت حصيلة المجزرة تدمير 56 منزلا ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها، كما استشهد فيها 67 شهيدا من الرجال والنساء والأطفال وجرح مئات آخرون. وكان قائد القوات الإسرائيلية التي نفذت تلك المذبحة أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي المعروف[11].

- مذبحة قلقيلية 1956/10/10:

هاجم جيش الاحتلال الإسرائيلي ومجموعة من المستوطنين قرية قلقيلية الواقعة على الخط الأخضر الفاصل بين الأراضي العربية المحتلة عام 1948 والضفة الغربية، حيث شارك في الهجوم مفرزة من الجيش وكتيبـــة مدفعية وعشر طائرات مقاتلة. وقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى قصف القرية بالمدفعية قبل اقتحامها، حيث راح ضحية المجزرة أكثر من 70 شهيدا.

- مذبحة كفر قاسم 1956/10/29:

تقع هذه القرية جنوبي قضاء طولكرم وقد قتل في تلك المذبحة 49 مدنيا فلسطينيا من الرجال والأطفال والنساء خلال هجوم لجيش الاحتلال الإسرائيلي الذي فرض حظر التجول في القرية، وقد انطلق أطفال وشيوخ لإبلاغ الشبان الذين يعملون في الأراضي الزراعية خارج القرية بحظر التجول، غير أن قوات الجيش المرابطة خارج القرية عمدت إلى قتلهم بدم بارد كما قتلت من عاد من الشبان قبل وصولهم إلى داخل القرية[12].

- مذبحة خان يونس 1956/11/3:

نفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي مذبحة بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خان يونس جنوبي قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من 250 فلسطينيا. وبعد تسعة أيام من المجزرة الأولى 1956/11/12 نفذت وحدة من الجيش الإسرائيلي مجزرة وحشية أخرى راح ضحيتها نحو 275 شهيدا من المدنيين في نفس المخيم، كما قتل أكثر من مائة فلسطيني آخر من سكان مخيم رفح للاجئين في نفس اليوم[13].

- مذبحة المسجد الأقصى 1990/10/8:

في يوم الاثنين الموافق 1990/10/8 وقبيل صلاة الظهر حاول متطرفون يهود مما يسمى بجماعة "أمناء جبل الهيكل" وضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم في ساحة الحرم القدسي الشريف وقد هب أهالي القدس لمنع المتطرفين اليهود من تدنيس المسجد الأقصى، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المتطرفين اليهود الذين يقودهم غرشون سلمون زعيم "أمناء جبل الهيكل" مع نحو خمسة آلاف فلسطيني قصدوا المسجد لأداء الصلاة فيه، وتدخل جنود حرس الحدود الإسرائيليون الموجودون بكثافة داخل الحرم القدسي، وأخذوا يطلقون النار على المصلين دون تمييز بين طفل وامرأة وشيخ، مما أدى إلى استشهاد أكثر من 21 شهيدا وجرح أكثر من 150 منهم، كما اعتقل 270 شخصا داخل وخارج الحرم القدسي الشريف[14].

- مذبحة الحرم الإبراهيمي 1994/2/25:

بدأت المذبحة حين دخل باروخ غولدشتاين ومجموعة من مستوطني كريات أربع المسجد الإبراهيمي وقت صلاة الفجر، وقد وقف غولدشتاين خلف أحد أعمدة المسجد وانتظر حتى سجد المصلون وفتح نيران سلاحه الرشاش على المصلين وهم سجود، فيما قام آخرون بمساعدته في تعبئة الذخيرة التي احتوت رصاص دمدم المتفجر. واخترقت شظايا القنابل والرصاص رؤوس المصلين ورقابهم وظهورهم لتصيب أكثر من ثلاثمائة وخمسين منهم.

وعند تنفيذ المذبحة قام جنود الاحتلال الإسرائيلي الموجودون في الحرم بإغلاق أبواب المسجد لمنع المصلين من الهرب، كما منعوا القادمين من خارج الحرم من الوصول إلى ساحته لإنقاذ الجرحى، وفي وقت لاحق استشهد آخرون برصاص جنود الاحتلال خارج المسجد وفي المقابل أثناء تشييع جثث شهداء المسجد، وقد راح ضحية المجزرة نحو 50 شهيدا قتل 29 منهم داخل المسجد[15].

- مذبحة مخيم جنين 29\3- 9\4\2002:

شرع جيش الاحتلال الإسرائيلي في 29 مارس بحملة عسكرية احتل فيها العديد من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وبعد أسبوعين من حصار مخيم جنين واندلاع قتال عنيف بين المقاومين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي قادها رئيس الأركان شاؤول موفاز، لم يعد من سبيل أمام جيش الاحتلال الإسرائيلي للقضاء على هذه المقاومة سوى هدم المخيم على رؤوس ساكنيه ونفاد ذخيرة المقاومين الفلسطينيين، وباشرت عندها القوات الإسرائيلية حملة إعدامات مكثفة في صفوف هؤلاء الفلسطينيين، وقد ترافقت حملة الإعدامات تلك مع جهد دؤوب من قبل الجرافات الإسرائيلية بإزالة المخيم من الوجود. ولا يعلم أحد حتى الآن حقيقة ما جرى أثناء الهجوم الإسرائيلي المكثف على مخيم جنين، أو عدد الشهداء الفلسطينيين. وحسب الروايات الإسرائيلية فإن ما بين مئة ومئتي فلسطيني قد قتلوا، وتبقى الحقيقة الوحيدة المؤكدة حتى الآن هي أن جثث القتلى الفلسطينيين لا تزال متناثرة في الشوارع والطرقات، وأنها بدأت تتحلل،وحسب شهود عيان فقد حفر جنود الاحتلال الإسرائيلي حفرا عميقة وضعوا فيها جثث الشهداء الفلسطينيين وذلك بعد منع محكمة العدل في الكيان الإسرائيلي جيش الاحتلال التصريح بذلك.

وعلى الرغم من أنه تم للدولة العبرية ما كانت تصبو إليه من إحلال اليهود القادمين من الخارج مكان الفلسطينيين فإن المذابح لا تزال تمارس وإن بشكل أقل عن فترة الأربعينيات من القرن الماضي إذ هدف الإسرائيليون من وراء ذلك إلى تدمير البنى التحتية للفصائل الفلسطينية ولعل من أبرز النماذج على ذلك مذبحتي صبرا وشاتيلا ومخيم جنين، بالإضافة إلى إخافة وإرهاب الشعب الفلسطيني لوقف مقاومته ضد الاحتلال كما حدث في مجزرة الأقصى[16].

3- الضم والمصادرة غير القانونية للأراضي الفلسطينية:

إضافة إلى تلك المذابح البشعة التي نفذتها العصابات الإرهابية والجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين العزل فقد عمدت السلطات الإسرائيلية أيضا إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين باستخدام الكثير من الحجج الواهية وغير القانونية، فمنذ عام 1967م شرعت إسرائيل في حملة منتظمة لاغتصاب أراضي الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بغرض إنشاء مستعمرات يهودية حصرا[17].

هذا ويتم تنفيذ هذه الحملة غير القانونية من خلال محورين كبيرين، المحور الأول هو الضم في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، والمحور الثاني هو سياسات المصادرة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية عددا من القوانين التي وسعت من نطاق اختصاص القانون المحلي ليشمل القدس الشرقية المحتلة وضم المدينة في انتهاك واضح للقانون الدولي مع إدراكها لأهمية هذه المدينة للديانات السماوية الثلاث ومركز المدينة على مستوى العلاقات وأن أي تغيير على مستوى جغرافية وساكنة المدينة سيكون له أوخم العواقب. كما أن القانون والسياسة المتبعة من قبل إسرائيل فيما يخص أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مماثلة لتلك التي نفذت في القدس المحتلة مع استثناء وهو عدم القيام بضمها رسميا، وإن كانت تعتمد حاليا على شخصية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب العدوانية لتحقيق ذلك[18]، ويتم استخدام عدد من الأوامر العسكرية لتنفيذ هذه السياسات، فعلى سبيل المثال، الأمر العسكري رقم 59 (1967) الذي يسمح للحكومة الإسرائيلية بإعلان جميع الأراضي التي لم تسجل على أنها "أراضي دولة"، مما يحد من استخدامها من قبل السلطات الإسرائيلية؛ الأمر العسكري رقم 58 (1968) الذي يجيز للسلطات الإسرائيلية مصادرة تلك الأراضي

التي تعود ملكيتها "للغائبين" خلال تعداد عام 1967؛ الأمر العسكري رقم 70 (1967) الذي يتيح للسلطات الإسرائيلية بشكل تعسفي إعلان أي مكان "منطقة عسكرية مغلقة" وبالتالي نقل كل أشكال استخدامها إلى الدولة، الأمر العسكري رقم 150 الذي يمكن الدولة من مصادرة الأراضي العائدة ملكيتها للفلسطينيين "الغائبين" أو الأفراد الذين لم يتم احتسابهم في التعداد الذي تم عقب حرب عام 1967؛ الأمر العسكري رقم 321 (1968) الذي يأذن للدولة ومن جانب واحد بمصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض "عامة" والتي هي دائما لاستخدام اليهود حصرا؛ الأمر العسكري رقم S/1/96 الذي يسمح للسلطات الإسرائيلية إعلان الأراضي الفلسطينية أحادي الجانب كـ "منطقة عسكرية مغلقة"، والأمر العسكري رقم T/27/96 الذي يسمح للسلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض "عامة"[19].

إن كل هذه الأنشطة تشكل وبصورة واضحة انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، فالمادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة تجعل ضم الأراضي المحتلة عملا غير شرعي[20]، وبالمثل فإن المادة 147 من الاتفاقية تعتبر أي تدمير واغتصاب للممتلكات على نحو لا تبرره الضرورة العسكرية ويتم تنفيذه بصورة غير مشروعة على أنه "انتهاك جسيم"[21] وإن المادة 146 من الاتفاقية تفرض التزاما على الأطراف السامية المتعاقدة على سن عقوبات جزائية فعّالة على الأشخاص الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب "انتهاكات جسيمة" للاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 146 على أنه يتعين على كل طرف متعاقد سام "البحث عن الأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة، وتقديم هؤلاء الأشخاص، بغض النظر عن جنسيتهم، أمام محاكمها"، وفي حال لم تقم بذلك فيجب تسليم هؤلاء المتهمين إلى أي من الأطراف المتعاقدة السامية إذا تم ذلك بناء على طلب مقدم، وفي حال امتلكت تلك دولة ما يكفي من الأدلة لبدء المحاكمة[22].

4- إنشاء المستعمرات الاستيطانية اليهودية على أراضي الفلسطينيين:

لأكثر من 35 عاما وحتى الآن، كان إنشاء المستوطنات اليهودية عنصرا رئيسيا في الجهود التي تبذلها إسرائيل لتعزيز سيطرتها على قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ولم يؤد بناء المستوطنات الإسرائيلية إلى تسهيل السيطرة على الأراضي وتبرير استمرار وجود القوات الإسرائيلية المسلحة على الأراضي الفلسطينية فحسب، وإنما أدى أيضا إلى الحد من التلاصق الجغرافي للمناطق التي يسكنها الفلسطينيون، وبالتالي حال دون قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة.

لقد مارست إسرائيل سياسة الاستعمار الاستيطاني منذ عام 1967 والتي تهدف إلى توطين السكان اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تحويل السكان المحليين إلى أقلية وغير ذلك من أشكال الإخضاع، ووفقا لخطة أعدتها دائرة التوطين للمنظمة الصهيونية العالمية في عام 1980 فإن "أفضل وأنجع وسيلة لإزالة كل ظلال الشك حول نيتنا بالتمسك بيهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) إلى الأبد هو بتسريع زخم الاستيطان الاستعماري اليهودي في هذه الأراضي، إن الغرض من الاستيطان في المناطق البينية وحول المراكز التي تقطنها الأقليات (أي غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية) هو تقليص خطر إقامة دولة عربية إضافية في هذه الأراضي إلى حدوده الدنيا، وبفصل هذه الأقليات بالمستوطنات اليهودية فإنها ستجد صعوبة في تشكيل استمرارية إقليمية وسياسية خاصة بها[23].

وهكذا فإن مجموع السكان في المستوطنات بلغ 213.672 في الضفة الغربية وقطاع غزة، و170.400 في القدس الشرقية، و17.000 في مرتفعات الجولان[24]، إن هذه الأعمال الاستيطانية للسكان اليهود في الأراضي

الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا واضحا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". إن هذه الأعمال ترمي إلى تغيير الطابع العمراني وتحقيق تغييرات ديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا تزال هذه السياسة مستمرة من قبل إسرائيل رغم إدانتها بشكل لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي[25].

5- تهجير وترحيل الفلسطينيين خارج أراضيهم ومدنهم:

لقد لجأت إسرائيل بصورة منهجية لإبعاد الفلسطينيين منذ عام 1967، وتم اتخاذ قرارات الترحيل هذه بصورة موجزة ودون أية إجراءات استئناف، وشمل المبعدون الفلسطينيون مختلف فئات الشعب من محامين وأساتذة ومعلمين وأطباء ونقابيين وزعماء دينيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان. وهذا يشكل انتهاكا واضحا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر ترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، كما تحظر المادة 147 هذا الفعل وتصنفه على أنه "انتهاك جسيم" للاتفاقية[26].

وبصرف النظر عن كافة الأفعال المرتكبة والمذكورة أعلاه، فإن إسرائيل شاركت في أعمال الحرمان من الحق في محاكمة عادلة، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والقتل خارج القضاء والإعدام، وتشكل كل هذه الأعمال انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الصكوك الدولية الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان.

6- جريمة بناء جدار العزل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة:

أصدرت محكمة العدل الدولية حكما في القضية المتعلقة بالآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتتضمن النقاط الأساسية في هذا الحكم ما يلي: إن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي، وإن إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي، وهي ملزمة أيضا بالوقف الفوري لأعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، وأن تفكك وبصورة فورية الهيكل الإنشائي القائم في تلك المناطق، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به وفقا للفقرة 151 من هذا الحكم (14 صوتا مقابل 1)[27].

استأنفت الدورة الـ10 للجمعيـة العامة للأمم المتحدة الدورة الاستثنائية الطارئة التي تم عقدها في 20 جويلية 2004، وتبنت وبأغلبية ساحقة قرارا يطالب إسرائيل بالامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعت إسرائيل إلى وقف بناء الجدار الفاصل الأمني في الضفة الغربية، وهدم الأجزاء من الجدار التي بنيت على الأراضي الفلسطينية، وتقديم تعويضات للفلسطينيين الذين تضررت حياتهم بسبب الجدار. وصوتت 150 دولة لصالح القرار، وست دول ضد القرار، مع امتناع 10 دول عن التصويت. كما دعا القرار كل من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى البدء الفوري بتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق التي تدعو إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات المتوازية والمتبادلة من جانب كل طرف تؤدي إلى قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب فى سلام بحلول عام 2005. ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتثال لالتزاماتها كما وردت فيما توصلت إليه محكمة العدل الدولية والتي تشمل على واجب "عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها". كما دعا الدول الأعضاء إلى عدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا

التشييد. وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء سجل لجميع الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في سياق عملية بناء إسرائيل للجدار[28].

تم تبني قرار إنشاء سجل الأضرار الناجمة عن بناء الجدار العازل من جانب إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما واصلت الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الطارئة الـ10 حول الأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتم تقديم مقترح من العراق مفاده بأنه فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأضرار فإنه يجب إنشاء سجل ومكتب يكون بمثابة سجل شامل للأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين نتيجة لبناء الجدار، ويجب أن يتألف المكتب من مجلس يضم ثلاثة أعضاء ومدير تنفيذي وأمانة. وبوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فيجب أن يعمل المكتب تحت السلطة الإدارية للأمين العام للأمم المتحدة[29].

خاتمـــة

يوما بعد يوم تتضح للعالم المتحضر شرقا وغربا صورة ووحشية وعنصرية وإجرام الكيان الصهيوني، ومدى كذب المزاعم والأساطير الصهيونية حول فكرة شعب الله المختار وأرض الميعاد، أو حول ما سمي كذبا بالمحرقة اليهودية، وأصبح من الواضح لكل حر وصاحب ضمير حي في العالم، أن الكيان الصهيوني وفي ضل ما يرتكبه في حق الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، أن هذا الكيان المصطنع ليس أكثر من ورم سرطاني استيطاني مدمر، يعتبر أداة عالمية للإرهاب والجريمة المنظمة ضد الإنسان والشعب والوطن الفلسطيني خاصة والعالم العربي والإسلامي عامة، وحتى ضد الدول المؤمنة بالقيم والعدالة الدولية المستوحاة من دساتير المنظمات والهيئات المنادية بحق الشعوب في تقرير المصير، وأن ما قام به هذا الكيان الغاصب نحو الشعب الفلسطيني لا يعدو كونه جرائم حرب ضد الإنسانية، انطلاقا من سياسة الاستيطان، ومصادرة وتهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشن الاعتداءات والحروب المتكررة ضد المدنيين العزل، وقصف وتدمير المنازل والمساجد والمدارس واعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، من بينهم مئات الأطفال والفتيات والنساء، دون جرائم واضحة ودون أحكام معروفة.

وكذلك تدنيس ومحاولات تهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وخصوصاً الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى الشريف، كل هذه الجرائم الصهيونية الممنهجة والمنظمة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، ورغم تواطئ بعض القوى الدولية بدأت تلقى تنديدا عالميا واسعا، وتأكيدا من المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة لاسيما الجمعية العامة، ومنظمة اليونسكو واليونسيف، ومحكمة العدل الدولية، على خرق إسرائيل المستمر للأعراف والقوانين الدولية.

وهذا يستدعي من الطرف الفلسطيني والعربي مزيدا من الالتفاف حول عدالة القضية الفلسطينية والدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة، بالإضافة إلى تلك الجهود والمبادرات والأنشطة التي تقوم بها الهيئات والمنظمات والدول الصديقة المتعاطفة والداعمة والمؤازرة والمساندة للشعب الفلسطيني والمؤمنة بعدالة قضيته في العديد من دول العالم بهدف حشد المزيد من التأييد للقضية الفلسطينية، ومضاعفة مستوى المقاطعة الغربية والعالمية للكيان الصهيوني وتأكيدا لكون الفلسطينيين هم أصحاب الأرض والحق الشرعي والتاريخي وبهدف إعادة القضية الفلسطينية العادلة إلى موقعها المركزي، ووضع حد لإرهاب وجرائم العدو الصهيوني.

الهوامـش:

1- تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام 1917 إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهدا بإقامة دولة لليهود في فلسطين. وفي ما يلي نص الرسالة:

– وزارة الخارجية

– في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

– عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى."وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح.المخلص آرثر بلفور.

2- كلمة عبرية تعني المقاتلون من أجل حرية إسرائيل، ومنظمة أسسها اليهودي الصهيوني إبراهام شتيرن، 1940م، وكانت تميل للعمل المستقل بعيداً عن وصاية المنظمة الصهيونية العالمية، وكانت تقوم على استمرار الحرب ضد قوات الانتداب البريطانى حتى ولو كانت بريطانيا تحارب ألمانيا النازية، ورفض التطوع فى الجيش.وتبنت شتيرن أهدافاً شديدة التطرف وسعت إلى تطبيقها بشتى الطرق، ومن هذه الأهداف، تحرير فلسطين ممن أسمتهم المحتلين العرب، إقامة مملكة يهودية من النيل إلى الفرات، محاربة بريطانيا حتى ترحل بجيوشها عن فلسطين تمهيداً لإقامة المملكة اليهودية، تبنى خطة للهجرة الطوعية والمنظمة إلى فلسطين.

لقى إبراهام شتيرن مصرعه على يد القوات البريطانية عام 1942 بعدما تعقبته وتمكنت منه، فقرر أنصاره فى منظمة شتيرن الثأر له فاغتالوا الوزير البريطانى المقيم لشؤون الشرق الأوسط اللورد موين فى القاهرة يوم 6 نوفمبر 1944.وراحت شتيرن توسع من عمليات التخريب والتدمير ضد العرب والمعسكرات البريطانية وكان من أهم عملياتها فى ذلك نسف سرايا يافا فى نوفمبر 1947.وفى مايو 1948 انضمت شتيرن إلى جيش الدفاع الإسرائيلى، ينظر:

Bruce Hoffman, Anonymous Soldiers, The Struggle For Israel 1917-1947, Knopf, new york, 2016, pp 41-46.

3- تأسست منظمة الهاغاناه –التي يعني اسمها في اللغة العبرية: "الدفاع"– في مدينة القدس صيف عام 1920 أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين، لتكون منظمة عسكرية صهيونية استيطانية تطرد الفلسطينيين من أراضيهم وتوّطن مكانهم المهاجرين اليهود. وتشكلت المنظمة تحت اسم "فرقة الدفاع والعمل" (بالعبرية "هاغاناه وعفوداه") ثم أسقطت كلمة "العمل" فيما بعد

ارتكبت الهاغاناه طوال فترة وجودها الكثير من الأعمال الإرهابية وجرائم الحرب، بما فيها إبادة قرى وبلدات فلسطينية وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين عن أراضيهم بقوة الحديد والنار وإقامة المستوطنات اليهودية مكانهم. كما ساعدت منظماتٍ أخرى على ارتكاب مذابح بحق الفلسطينيين، من أشهرها مجزرة دير ياسين واجتياح حيفا وتهجير أغلبية أهلها في أبريل/نيسان 1948.تحولت المنظمة تحت اسم "فرقة الدفاع والعمل" (بالعبرية "هاغاناه وعفوداه") ثم أسقطت كلمة "العمل" فيما بعد، ينظر:

Bruce Hoffman, opcit, pp 50-56.

4- كلمة عبرية تعني المنظمة القومية العسكرية في إسرائيل، نشأت منظمة الإرجون التي صنفت من قبل السلطات الإنجليزية كمنظمة ((إرهابية)) في العام 1931 بتفرعها من الجناح العسكري الصهيوني آنذاك والمعروف بعصابات ((الهاجاناه)) على يد "إبراهام تيهومي". لعل من أهم أسباب انشقاق الإرجون عن الهاجاناه الصهيونية هو امتعاض الإرجون من القيود البريطانية المفروضة على الهاجاناه في تعاملها مع الثّوار الفلسطينيين.، كانت من العصابات التي ساهمت في تشكيل جيش الاحتلال الإسرائيلي، يعد مناحيم بيغن من أبرز قادتها،نفذت الكثر من الجرائم في حق الفلسطينيين، من أهمها، تفجير سوق الخضار في حيفا سنة 1939م وتفجير فندق الملك داوود بالقدس سنة 1946م، ينظر: Ibid, pp 50-56

5- تأسس الجيش الإسرائيلي(جيش الدفاع الإسرائيلي) بقرار من وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس الحكومة المؤقتة دافيد بن غوريون في 26 ماي 1948 أي 12 يوما بعد الإعلان الرسمي لقيام دولة إسرائيل المزعومة باتحاد ميليشيات الهاجاناه كحجر الأساس بالإضافة إلى مليشيات صهيونية أخرى كإرجون وشتيرن والتي صنفت كإرهابية. شارك الجيش الإسرائيلي في جميع النزاعات المسلحة التي خاضتها دولة إسرائيل بدايةً من حرب 1948 وحتى الحرب على غزة في 2014 تحتل قوات الجيش الإسرائيلي كل من أراضي الجولان السوري المحتل والضفة الغربية منذ حرب 1967 وحتى الآن. كما احتلت شبه جزيرة سيناء لفترة واحتل أيضاً أجزاء من جنوب لبنان لفترات متقطعة لمدة 22 عاماً حتى انسحابه في عام 2000.

في 31 مارس 1976 قررت الكنيست الإسرائيلي ترسيخ مكانة الجيش وأهدافه في"قانون أساس" حيث يوضح خضوع الجيش لأوامر الحكومة والحظر على قيام قوة مسلحة بديلة له.أماسياسة التجنيد التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي هي سياسة تجنيد إجباري للذكور والإناث منذ إنشائه حتى الآن، للمزيد ينظر: العلوم العسكرية(منهاج يدرس في الجامعات الأردنية)، تأليف دائرة التعليم الجامعي–القوات المسلحة الأردنية، 2014، ص ص 224–230.

6- عادل مناع، الاستقلال والنكبة سرديتان حول حرب 1948، IHJR &Republic of Letters Publishing، The Netherlands، 2007، ص 66.

7- جاسم بن محمد مهلهل الياسين، القدس قضية أمة، ط2، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2001، ص ص 43–44.

8- نافذ نزال، الخروج العربي من الجليل 1948، بيروت، 1978. ص 56.

9- وليد الخالدي، لكي لا ننسى، المطبعة التقدمية، بيروت، 2011، ص 21–22.

10- نفسه، ص 34–35.

11- Gil-li Vardia , "'Pounding Their Feet': Israeli Military Culture as Reflected in Early IDF Combat History". Journal of Strategic Studies.v 31, 2008, p 295–324.

12- سعدي غازي،من ملفات الإرهاب الصهيوني: مجازر وممارسات 1936 – 1983، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،.فلسطين،2016ص112.

13- نفسه، ص 123.

14- http://www.palestinehistory.com/issues/massacre/mass06.htm

15- وليد الخالدي، مرجع سابق، ص ص 81–83.

16- أحمد إبراهيم الشريف، حتى لا ننسى 15 عاما على مذبحة جنين الفلسطينية، جريدة اليوم السابع، عدد 540، بتاريخ 1 أفريل 2017، ص 6.

17- الفريق صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب 1967، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1989، ص 73.

18- في 23 فيفري 2018، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السفارة الأمريكية الجديدة ستفتح في مايو من ذلك العام .وافتتحت السفارة الأمريكية رسمياً في القدس في 14 ماي 2018، بالتزامن مع الذكرى السبعين لما تعتبره إسرائيل بإعلان "استقلالها"عن سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين. قابل جيش الدفاع الإسرائيلي المظاهرات والمسيرات الشعبية على حدود غزة بالغازات المسيلة للدموع ونيران القناصة، مما أسفر عن مقتل 58 فلسطينيا على الأقل، وهو أعلى عدد من القتلى في يوم واحد منذ الحرب علي غزة عام 2014". يقع موقع السفارة المنقولة في الموقع السابق للقنصلية العامة للولايات المتحدة في القدس في حي أرنونا بالقدس الغربية.

19- نفسه، ص 34–35.

20- المادة 47 من الاتفاقية تنص على:

"لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة".

21- المادة 147 تعرف"المخالفات الجسيمة" بأنها:

"القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في

القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية".

22- سامي أبو ردينة، الجرائم الإسرائيلية وفق القوانين والتنظيمات الدولية، دار الطليعة، بيروت، 1999، ص ص 118–122.

23- ماتياهودروبلز، الخطة الرئيسية لتنمية المستوطنات في يهودا والسامرة (1980)، التي ذكرها أردي إمسياس، "حول اتفاقية جنيف الرابعة، والأرض الفلسطينية المحتلة"، مجلة هارفارد للقانون الدولي، المجلد. 44، العدد 1، 2003، ص 104.

24- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، ينظر http://www.fmep.org/.

25- على سبيل المثال قرار مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ينص على أن: "... جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي أووضع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي أساس قانوني، وأن سياسة إسرائيل وممارساتها لتوطين أجزاء من سكانها والمهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط".

26- سامي أبو ردينة، مرجع سابق، ص 72–73.

27-نفسه، ص 117–118.

28- نفسه، ص 122.

29-جريدة الرأي الأردنية،عدد 533، بتاريخ 08–12–1988، ص 13.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

– سامي أبو ردينة، 1999، الجرائم الإسرائيلية وفق القوانين والتنظيمات الدولية (دراسة قانونية)، دار الطليعة، بيروت، 1999.

– محمد الوافي بن بيه،2003، إسرائيل من منظور التاريخ والقوانين الدولية، قراءة في جريمة شبه كاملة، منشورات هيئة الوعي، نواقشوط.

–الفريق صلاح الدين الحديدي،1989، شاهد على حرب 1967، دار الشروق، بيروت، لبنان.

–سعدي غازي،2016،من ملفات الإرهاب الصهيوني: مجازر وممارسات 1936 – 1983، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، فلسطين.

– نافذ نزال، 1978، الخروج العربي من الجليل 1948، بيروت.

– جاسم بن محمد مهلهل الياسين،2001، القدس قضية أمة، ط2، مركز الإعلام العربي، القاهرة.

عادل مناع،2007، الاستقلال والنكبة سرديتان حول حرب 1948، IHJR &Republic of Letters Publishing، The Netherlands.

– العلوم العسكرية (منهاج يدرس في الجامعات الأردنية)، تأليف دائرة التعليم الجامعي–القوات المسلحة الأردنية، 2014

المجلات:

– ماتياهودروبلز، "الخطة الرئيسية لتنمية المستوطنات في يهودا والسامرة (1980)، التي ذكرها أردي إمسياس، "حول اتفاقية جنيف الرابعة، والأرض الفلسطينية المحتلة"، *مجلة* هارفارد للقانون الدولي، العدد1، المجلد 44، 2003.

– أحمد إبراهيم الشريف، حتى لا ننسى 15 عاما على مذبحة جنين الفلسطينية، جريدة اليوم السابع، عدد 540، بتاريخ 1 أفريل 2017.

المراجع الأجنبية:

- Bruce Hoffman2016 ,Anonymous Soldiers, The Struggle For Israel 1917-1947, Knopf, new york.
- Gil-li Vardia , "'Pounding TheirFeet': Israeli Military Culture as Reflected in Early IDF Combat History". Journal of Strategic Studies.v **31** ,2008.

المواقع الإلكترونية:

- http://www.fmep.org/
- http://www.palestinehistory.com/issues/massacre/mass06.htm.